الكاتب الأول

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵙⵔⴰⴽⵜ ⵏⵜⵖⵡⴰⵜ ⵉⵖⵔⵎⵉⵏ ⵉⵣⵡⴰⵡⴰⵡⵏ
Union Socialiste des Forces Populaires

Premier Secrétaire

عدد: 26/314

الرباط في، 09 شتنبر 2026

إلى السيد الكاتب العام
لجمعية تر انسبرنسي المغرب

الموضوع: الجواب عن رسالتكم المؤرخة في 27 يوليوز 2024.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد،

وجهت جمعيتكم لحزبنا، بواسطة رسالتها المشار إليها في الموضوع أعلاه، ثلاثة أسئلة تطلبون منا الجواب عنها، قبل انطلاق الحملة الانتخابية، كآخر أجل سترفض جمعيتكم بعد فواته، نشر أي جواب عن الأسئلة المذكورة.

كما أخبرتمونا أن جمعيتكم تطلب منا الجواب عن هذه الأسئلة في إطار مساءلتها للأحزاب السياسية، عن برامجها والتزامها في مجال مكافحة الفساد، ومدى وفائها بهذه الالتزامات والبرامج، سواء على مستوى العمل البرلماني أو من داخل الحكومة.

وقبل تسليط الضوء على بعض المعطيات المرتبطة بموضوعات أسئلتكم، يود حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تذكير جمعيتكم، أن الفصل 12 من الدستور، وخاصة الفقرة الثالثة منه، حدد صلاحيات جمعيات المجتمع المدني، ومن بينها جمعيتكم، في: **"المساهمة في إعداد القرارات والمشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا تفعيلها وتقييمها".**

وتأسيسًا على هذه المقتضيات الدستورية، يتضح أن المجال المؤسساتي الذي حدده الدستور فيما يخص تدخل جمعيات المجتمع المدني، ومن بينها جمعيتكم، ينحصر في المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية.

وتبعا لذلك، فإن أي مساءلة عن طريق آلية التقييم، كما ينص على ذلك الفصل 12 من الدستور، تنحصر فقط في المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية؛ والتي لا تندرج ضمنها الأحزاب السياسية، التي تتمثل صلاحياتها الدستورية في تأطير المواطنات والمواطنين وتعزيز انخراطهم في الحياة العامة.

حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية
9 شارع العرعار حي الرياض الرباط
الهاتف : 05 37 56 55 11/12/13
الفاكس : 05 37 56 55 10
secretariat@usfp.ma - usfp@usfp.ma

Union socialiste des forces populaires
9 avenue Alaraar - Hay riad - Rabat
Téléphone : 05 37 56 55 13/12/11
Fax : 05 37 56 55 10
secretariat@usfp.ma - usfp@usfp.ma

www.usfp.ma

هذا، ورغبة وإسهاما منا في التفاعل مع أسئلتكم، فإن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يذكر جمعيتكم بما يلي:

أولا-/ فيما يتعلق بموضوع الإثراء غير المشروع:

يذكركم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومن خلال فريقه النيابي بالبرلمان، سبق له أن تقدم بمقترح قانون يتعلق بالإثراء غير المشروع، خلال الولايات التشريعية الثلاثة السابقة، والذي مع الأسف تم رفضه من طرف الأغلبيات الحكومية السابقة، آخرها الولاية التشريعية الحالية التي تشرف على نهايتها؛

وبناءً على ذلك، يعتقد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن جمعيتكم تتابع الشأن العام السياسي ببلادنا، على النحو الذي يكون المستحيل معه أن يغيب عن جمعيتكم، إصرار الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على التمسك خلال كل ولاية، بوضع مقترح القانون المتعلق بمحاربة الإثراء غير المشروع.

ثانيا-/ فيما يخص المادة 3 و7 من قانون المسطرة الجنائية:

يذكركم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن الفريق الاشتراكي بالبرلمان صوت بالرفض على هذه المقتضيات، كما نذكركم أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ينخرط دائما في تعزيز دور المجتمع المدني، وتقوية الوظائف الدستورية لمؤسسات البلاد، بما يساهم في تعزيز حماية الحريات والحقوق.

ثالثا-/ فيما يخص تضارب المصالح:

قام الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعبر فريقيه بالبرلمان المغربي، بمجموعة من المبادرات التشريعية والرقابية الهادفة إلى الوقاية من تضارب المصالح ومحاربتها، والتي سيواصل الدفاع والنضال من أجلها، وفق توجهاته السياسية.

وفضلا عن هذه الموضوعات الثلاثة، يود الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن ي>كركم تاريخه وحاضره السياسيين، جعل محاربة الفساد من قناعاته الإيديولوجية، التي ناضل من أجلها من كل مواقعه، سواء أكان في المعارضة أو في الأغلبية الحكومية.

وإذ في هذا الإطار، يضيف لكم الحزب موضوعا رابعا لم تثره رسالتكم، يكتسي أهمية كبرى في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، ويهدف أساسا إلى تكريس مبدأ سيادة القانون، وصيانة الحريات والحقوق الأساسية، من خلال وضعه خلال الولايات التشريعية الثلاثة مقترح قانون يقضي بإحداث هيئة قضايا الدولة، يناط بها ترسيخ حكامة التصرف العمومي، ووقايته من كل أشكال الانحراف في استعمال السلطة من طرف إدارات الدولة ومؤسساتها العمومية وجماعاتها الترابية، وتحصينه من كل المخاطر القانونية التي ترهق المالية العمومية، وتجعلها عرضة لسوء التدبير، بسبب التعويضات المحكوم بها من طرف القضاء على هذه الإدارات والمؤسسات والجماعات؛ والتي من المفروض أن تخصص لتنفيذ المشاريع والبرامج الاجتماعية.

ونشكركم أخيرا على انضمامكم من خلال هذه المبادرة إلى كل القضايا الواردة في أسئلتكم، وغيرها من المبادرات التي يمكنكم الاطلاع عليها بمراجعة أرشيف البرلمان المغربي، أو من خلال إعلامه الحزبي، أو المواقف المعبر عنها في بياناته ومؤتمراته، بما فيها المؤتمر الوطني الأخير، والذي نطلب منكم الإطلاع عليها في التقرير السياسي للمكتب السياسي المقدم من طرف الكاتب الأول، وما ورد فيه بكل وضوح وشجاعة وجرأة، ت>هب بعيدا عما طرحتموه من أسئلة.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية
الكاتب الأول
توقيع : ادريس لشكر